الصناعة الخضراء
من أجل الانتعاش
والنمو في العالم

المؤتمر العام الدورة الثالثة عشرة
٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مركز فيينا الدولي

البرنامج الإقليمي للدول العربية

مائدة مستديرة

الاستثمار في منشآت الأعمال الخضر وتمويلها

مذكّرة إحاطة

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية (اليونيدو)

أولاً– مقدّمة

حقّقت الدول العربية عموماً نمواً اقتصادياً هاماً في السنوات الأخيرة، بالرغم من تفاوت النمو بسبب تنوّع البلدان الكبير في المنطقة، الذي يتراوح من البلدان الصناعية المنتجة للنفط إلى أقل البلدان نمواً. ويثير النمو الصناعي والاقتصادي المرتفع واستنفاد الموارد والتلوّث وإدارة النفايات المزيدَ من دواعي القلق لدى الحكومات في المنطقة. لذا يتعيّن على واضعي السياسات النهوض بقدر أوفر من الكفاءة في استهلاك الموارد لحماية البيئة من التلوث والنفايات. ولن يؤدّي ذلك إلى ''تخضير'' الصناعات القائمة في المنطقة فحسب وإنما سيؤدّي أيضاً إلى استحداث فرص عمالة أمام أصحاب المشاريع للاستثمار في مشاريع أعمال خضر جديدة توفّر سلعاً وخدمات تراعي البيئة.

وجاءت الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة لتعزّز الأهمية الملحّة لهذه الحالة. وثمة عنصر في الرُزم التحفيزية في عدد من البلدان هو الاستثمار في البرامج ''الودودة'' بيئياً. وإزاء التباين الواسع في مستويات التنمية بين البلدان العربية في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا، لا عجب أن يختلف أيضاً مدى التزام هذه البلدان باعتماد الصناعات الخضر. وثمة سبب آخر هو التباين الواضح بين المؤسسات المالية في المنطقة من حيث قدرتها واستعدادها لمساندة الاستثمار في الصناعات الخضر.

والغرض الأول من هذه المائدة المستديرة هو استطلاع أهم التحديات والفرص أمام البلدان العربية في سعيها إلى الاستثمار في مشاريع الأعمال الخضر. ولسوف تستكشف المائدة المستديرة أدوار وخيارات الحكومات ودوائر الصناعة والمؤسسات المالية وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الشأن. ومن الأهمية بمكان معرفة الفرص والتحديات من أجل استحداث فرص العمالة في الصناعات الخضر. وستكون الحصيلة المتوخّاة مجموعة من التوصيات الملموسة للنهوض بالاستثمار في مشاريع الأعمال الخضر في المنطقة العربية.

ثانياً– الخلفية

أكّد منتدى التكنولوجيات الأنظف من أجل التنمية الاقتصادية، الذي عُقد في المنامة في البحرين من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، دور الصناعة الخضراء. وركّز بصفة خاصة على التدفّق العارم للموارد الطبيعية (التعدين والاستخراج والحصاد والتسخير وغيرها) وعلى الاستخدام الهادر أو المستنفد لهذه الموارد – ظاهرتين في صميم أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في المنطقة.

ومن أهم التوصيات المنبثقة عن المنتدى ضرورة رسم سياسة مناسبة وإطار تشريعي إذا كان للصناعات الخضر أن تتطوّر في المنطقة. وفي هذا الصدد، تبرز بصفة خاصة أهمية الأسعار الواقعية للموارد وتكامل كل من آليات الحوافز القائمة على أساس السوق والوسائل المالية على حد سواء.

وأوصى المنتدى أيضاً بضرورة مشاركة وتعزيز المؤسسات المالية من أجل تيسير توفّر الموارد المالية المناسبة دعماً لتطوير الصناعات الخضر والتكنولوجيات النظيفة.

لقد تطوّرت الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة إلى أزمة عالمية يبدو أنها لم تغفل أي منطقة أو أي بلد في العالم. ورغم التطوّرات الإيجابية في كل من مؤسسات التمويل التقليدية والإسلامية فقد كان للأزمة أثر عميق في المنطقة العربية.

وتتطلّب معالجة القضايا بالغة الأهمية المرتبطة بتغيّر المناخ قدراً كبيراً من الاستثمارات في التكنولوجيات والعمليات والخدمات الجديدة النظيفة والمستدامة. وليست هذه الاستثمارات مجرد استثمارات مرغوب فيها بل إنها ضرورية جداً. ومن أبرز جوانب التحدي في مجال التنمية في العقود القليلة المقبلة الحاجة الهائلة إلى إمدادات جديدة من الطاقة في المنطقة. فهنالك ما يدعو حتماً إلى رزمة من الحوافز الاقتصادية لإنعاش النمو الذي يركّز على مسألتي الطاقة والكربون. وستكون المنافع متعدّدة لو استهدفت هذه الاستثمارات أمن الطاقة

والبنى الأساسية المنخفضة الكربون والتنمية المستدامة وحماية البيئة. وعلى وجه التحديد، أدرك منتجو النفط والغاز – الأعضاء في منظمة البلدان المصدّرة للنفط – أهمية تعزيز الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. وبعد قضايا الطاقة، ستكون مسألة التنمية المستدامة لموارد المياه وحماية البيئة واحداً من أهم التحديات التي تواجه المنطقة في السنوات المقبلة.

ويتطلّب الاستثمار التمويل في شكل أسهم وقروض وتأمين وغير ذلك من الوسائل المالية. وكل نوع من التمويل يأتي مصحوباً بمجموعة خاصة به من الشروط والمجازفات والمكافآت. والاستثمار في التكنولوجيات الخضر يتنامى بسرعة. إذ لم يتراجع تمويل مشاريع التكنولوجيات الخضر حتى عندما كانت الأزمة المالية على أشدّها. ومهما يكن من أمر فإن هذا الاستثمار ما زال مجرّد نصيب ضئيل في التمويل الذي تضطلع به المؤسسات التجارية. وفي الوقت الراهن هنالك القدر اليسير، إن وجد، من التمويل الأخضر أو البيئي المستدام في المنطقة العربية.

وتختلف أسباب نقص التمويل الأخضر بشروط تساهلية من بلد لآخر. وهي تتراوح من الجهل الكامل للمفهوم، ومن ثم غياب الطلب من جانب العملاء أو المستهلكين، إلى عدم اهتمام المصارف الإقليمية أو المحلية بحكم دواعي إدارة المجازفة.

وهنالك الكثير من الحواجز أمام الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة وإذكاء الوعي بالفرص التي يوفّرها الاستثمار في مشاريع الأعمال الخضر. ويمكن التغلّب على معظم هذه الحواجز من خلال العمل المتضافر من جانب الحكومات في التعاون مع المصارف والمنظمات الدولية لمساندة مبادرات القطاع الخاص. ويبدو في واقع الحال أن المشاركة المباشرة من جانب القطاع العام تشتدّ حثيثاً في بعض البلدان.

وتنطوي المنطقة العربية على إمكانات هائلة تجعلها في الطليعة في مجال تحفيز وتمويل التكنولوجيات النظيفة. ويمكن أن تتراوح الأنشطة الحكومية الداعمة من توفير الظروف المواتية للاستثمار الأخضر وإطلاق المشاريع الشاهدة السديدة وتحفيز البحوث والتطوير إلى الشروع في المشاريع الكفيلة بتوفير الكتلة الحرجة اللازمة لمواصلة النمو.

ثالثاً– المواضيع

الموضوع ١:

ما هي إمكانات العمالة والإمكانات الاقتصادية التي تنطوي عليها الاستثمارات في التكنولوجيات النظيفة في المنطقة العربية؟ وهل تدرك الحكومات ودوائر الصناعة والمؤسسات المالية هذه الإمكانات؟

يتزايد الاستثمار في التكنولوجيات الخضر بوتيرة عالية في العالم أجمع. ومع ذلك يحتاج الأمر إلى البحوث والتطوير والاستثمار في نقل التكنولوجيا من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً.

وستكون عملية هيكلة نظم الطاقة في العالم نحو عالم منخفض الكربون تحدّياً هاماً في مجال الاستثمار على امتداد السنوات الخمسين المقبلة. وسيؤدّي الاستمرار على منوال ''كل شيء على ما يرام'' إلى أزمة بيئية. والتحديات في مجالات ثلاثة – الاقتصاد والطاقة والمناخ – هي من أكثر التحديات إلحاحاً ولا يمكن التصدي لها إلا جماعياً وفي آن واحد.

وبعد أمن الطاقة، ستكون الإدارة المستدامة لموارد المياه وحماية البيئة من التحديات الهامة التي تواجه المنطقة في السنوات المقبلة. وسوف يتطلّب تزايد الطلب على المياه استثمارات ضخمة تتراوح من مدّ وتحسين شبكات التوزيع وتحديث نظم الري الزراعي إلى الأخذ بتكنولوجيات جديدة، من قبيل تكنولوجيات تدوير المياه المستعملة وتحلية مياه البحر.

وقد أصبحت حماية البيئة أيضاً أولوية في المنطقة. فقد أدّى النمو في النشاط الصناعي والطفرة العمرانية إلى الإضرار بالبيئة. وهذا يتهدّد مباشرة قطاع السياحة الهام في المنطقة ونوعية معيشة السكان. ويقدّر أن التكاليف المرتبطة بالحدّ من الضرر الذي يلحق بالبيئة تصل إلى نحو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية. ومن الضروري جداً، لضمان التنمية المستدامة، توفّر تكنولوجيات وبنى أساسية جديدة تراعي البيئة من أجل معالجة مختلف أنواع النفايات وتكون مشفوعة بالاستثمار حرصاً على حماية البيئة والحفاظ عليها.

ومن أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة فقدان فرص العمالة. ويكمن حل هذه المشكلة في المنطقة في الاستثمار في القطاعات التي تعمل في آن واحد على توليد النمو الاقتصادي وتوفير العمالة الخضراء.

وجاء في دراسة استقصائية قامت بها شركات أوروبية أن كل ١٠٠ ميغاواط من القدرة المولّدة في محطات الطاقة الحرارية الكهربائية توفّر ما يعادل ٤٠٠ فرصة عمل كامل الوقت في قطاع الصناعة التحويلية و٦٠٠ فرصة عمل في قطاع التعاقد والإنشاء و٣٠ فرصة عمل سنوياً في مجال العمليات والإدارة. ومن شأن التنمية الاقتصادية أن تعود بصورة غير مباشرة بالفائدة على المجتمع أيضاً، من خلال تزايد الطلب مثلاً على سلع الخدمات المحلية. ومن المعترف به عموماً أن كل فرصة عمل تنشأ في قطاع البناء يقابلها أربع فرص عمل مساندة في قطاع الخدمات. وعندما تنتهي عملية البناء فإن الوظائف المتصلة بالعمليات والإدارة تتطلّب هي أيضاً خدمات محلية.

الموضوع ٢:

ما هي العقبات والتحديات الرئيسية أمام الاستثمار الأخضر في المنطقة العربية؟ وكيف يمكن إزالة هذه العقبات ومن يقوم بإزالتها؟

هنالك في الوقت الحاضر القدر القليل، إن وجد، من التمويل الأخضر أو البيئي المستدام في المنطقة العربية.

ويتطلّب الاستثمار آليات تمويل مواتية في شكل أسهم وقروض وتأمين وغير ذلك من الوسائل المالية. ويستدعي الأمر الآن طائفة من أدوات السياسة المالية الجديدة لكي تشمل طيفاً واسعاً من الاحتياجات، من التمويل التقليدي لمشاريع حقول طواحين الهواء في حدود ملايين الدولارات إلى قروض الائتمانات الصغيرة للمجتمعات الريفية إلى إيجاد مناخ استثمار ملائم في هذا القطاع. وكل نوع من رزم التمويل يأتي مصحوباً بمجموعة خاصة به من الشروط والمجازفات والمكافآت ويوفّره عموماً قطاع مختلف من الدوائر المالية. بيد أن المستثمرين يواجهون عوائق من نوع مختلف.

ويصادف العديد من العوائق على مستوى السياسات الدولية، مثلما يرد في اتفاقات التجارة الدولية. وقد تنشأ عوائق في مجال السياسات أيضاً على مستوى التشريعات والأنظمة الوطنية. كما يتصل اتصالاً وثيقاً بعوائق السياسات تلك العوائق القائمة في مستوى أدنى والتي تتناول البنية الأساسية التقنية والتنظيمية. وقد تختلف عوائق المشاريع والعوائق المالية من مشروع لآخر ولكنها مرتبطة ارتباطاً قوياً بالبنية الأساسية للسياسة العامة وبالعوائق المؤسسية.

ويؤدّي القطاع المالي في البلدان العربية بصفة عامة دوراً بارزاً ولكنه أقل من مثيله في اقتصادات أخرى لديها مستويات مماثلة من الدخل. وما زالت المصارف المصدر الرئيسي لتمويل الشركات، مع أن قطاع المصارف لا يؤدّي دوراً كبيراً في تحفيز التنمية الاقتصادية. ويتّسم هذا القطاع بالتحفّظ نسبياً في إقراض المشاريع الخاصة، ولا سيما في البلدان التي تهيمن فيها الدولة على قطاع المصارف. وحتى في إطار عمليات الخصخصة يبقى نصيب الحكومة في ملكية المصارف أعلى مما هو عليه في بلدان مماثلة أخرى.

وبما أن قطاع التمويل الخاص غارق في الأزمة فكيف يمكن للحكومات تيسير المزيد من هذا النوع من الاستثمار الأخضر؟ إن باستطاعة القطاع العام أن يوفّر الضمانات اللازمة للقروض الخاصة. ومن الحوافز الهامة الأخرى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن تضافر التمويل العام والخاص أن يؤدّي دوراً متزايد الأهمية في تحفيز هذا القطاع في المستقبل.

الموضوع ٣:

ما هي الفرص الخضر في المنطقة العربية؟ وهل باستطاعة المنطقة أن تكون رائداً عالمياً في الاستثمار الأخضر؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي الظروف؟

سيكون لتغيّر المناخ أثر كبير في المنطقة العربية. وقد تتيح الإجراءات المعتمدة للحدّ من تغيّر المناخ طائفة من الفرص الخضر في المنطقة. ولا يتوفّر لدى بعض البلدان في المنطقة مجرّد معارف وخبرات مزوّدي الطاقة في العالم فحسب بل لديها أيضاً الدوافع لتطوير مبتكرات مستدامة في مجال الطاقة.

ومن أبرز جوانب التحدي في مجال التنمية في العقود القليلة المقبلة توفير الموارد الهائلة المطلوبة من أجل الحصول على إمدادات جديدة من الطاقة. والدواعي قوية جداً من أجل اتخاذ تدابير تحفيزية اقتصادية تركز على تشجيع موارد الطاقة المنخفضة الكربون.

وتنطوي المنطقة العربية على إمكانات هائلة تجعلها رائداً في تحفيز وتمويل التكنولوجيات النظيفة المستدامة. ولكن السؤال هو كيف يمكن تسخير هذه الإمكانات؟

رابعاً– الأسئلة المطروحة على الخبراء

- **ما هي إمكانات السوق من أجل مشاريع أعمال خضر في المنطقة؟**
- **كيف يمكن لمشاريع الأعمال الخضر أن تكون عوامل فعّالة من أجل الانتعاش في المنطقة؟**
- **ما هي العقبات والتحديات الرئيسية أمام الاستثمار الأخضر في المنطقة العربية؟**
- **ما هي الفرص المالية وخطط الانتعاش المثلى لبلدان المنطقة؟**
- **ما عسى أن يكون دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز النهوض بمشاريع الأعمال الخضر في المنطقة؟**

خامساً– جدول الأعمال

١– كلمة ترحيب وتقديم: رؤوف دباس (مدير المائدة المستديرة)، مستشار كبير لدى وزير البيئة في الأردن

٢– كلمة عن محور الموضوع: رؤوف دباس ويان ديكتوس، مستشار مستقل لشؤون البيئة والتنمية المستدامة

٣– مناقشة الخبراء (يديرها رؤوف دباس)

أعضاء فريق الخبراء:

- دوروتيا زولتسباخر: المديرة الإدارية، صندوق طاقة المستقبل في الإدارة النمساوية للزيوت المعدنية (OMV)
- راوية منصور، رئيسة شركة رامسكو للعمارة المتميّزة والتصميم الداخلي

- الشيخ إبراهيم الخليفة، وزير الإسكان في البحرين
- أسامة الخجة، المدير التجاري، بيت التمويل الكويتي
- ناصر القحطاني، المدير التنفيذي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
- عبد الرحمن طه، المدير العام، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير

٤- مناقشة مفتوحة

٥- ملاحظات ختامية من مدير المائدة المستديرة

سيشارك المدير العام في المناقشة.

سادساً- سِيَرُ الخبراء

رؤوف دباس
مستشار كبير لدى وزير البيئة في الأردن

انضم السيد دباس إلى وزارة البيئة كمستشار كبير في عام ٢٠٠٧. وقد مثّل الأردن أيضاً في اجتماعات البيئة الرفيعة المستوى. وشارك منذ عام ١٩٩٤ مشاركةً فعّالةً في المنظمات البيئية غير الحكومية. وتشمل مسؤولياته الراهنة النهوض بتنمية الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة والمساعدة على وضع التشريعات الخاصة بالإنتاج النظيف.

يان ديكتوس
مستشار مستقل لشؤون البيئة والتنمية المستدامة

شارك السيد ديكتوس، بصفته خبيراً في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في تنظيم المؤتمرين اللذين عُقدا في البحرين والأردن بشأن الاستدامة الحضرية ومشاريع الأعمال الخضر والإبلاغ عنهما وفي النهوض بمشاريع الأعمال الإيكولوجية في الهند. وهو الرئيس التقني في جلسات المنتدى البيئي للمدن الأوروبية، الشبكة التي تضم كبريات المدن الأوروبية.

دوروتيا زولتسباخر
المديرة الإدارية، صندوق طاقة المستقبل في الإدارة النمساوية للزيوت المعدنية (OMV)

السيدة زولتسباخر هي المديرة الإدارية لصندوق طاقة المستقبل في الإدارة النمساوية للزيوت المعدنية (OMV) منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد استهلّت مسارها المهني في غرفة العمالة لولاية النمسا العليا في النمسا حيث ترأست إدارة الخدمات القانونية. وكانت مديرة في إدارة الموارد البشرية في الإدارة النمساوية للزيوت المعدنية (OMV) قبل أن تنتقل إلى رئاسة صندوق طاقة المستقبل في تلك المؤسسة.

راوية منصور
رئيسة شركة رامسكو للعمارة المتميّزة والتصميم الداخلي

تبحث السيدة منصور في نظام متكامل لإدارة الزراعة والنفايات الصلبة في مصر، ويشمل النظام المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهي تدفع بفكرة تحويل النفايات الزراعية إلى أسمدة ومبيدات ومنتجات عضوية (أي منتجات الخط الأخضر). وتطمح السيدة منصور إلى تحويل نفايات النيل إلى طاقة وإلى بناء قرى إيكولوجية مستدامة.

الشيخ إبراهيم الخليفة
وزير الإسكان في البحرين

الشيخ الخليفة رئيس بنك الإسكان وبنك الإبداع في البحرين. وكان نائب وزير المالية وترأس، في جملة ما ترأس، بنك التنمية في البحرين ومؤسسة البحرين للتكنولوجيا.

ناصر القحطاني
المدير التنفيذي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

يعمل السيد القحطاني وفريقه على إنشاء مصارف للفقراء في المنطقة العربية، مع التركيز أيضاً على تنمية الطفولة المبكرة واحتياجات الطفولة، واستخدام التكنولوجيا في التعلم المفتوح، وتمكين المرأة، والتخفيف من وطأة الفقر من خلال الإئتمان الصغري، وإيجاد بيئة مواتية لتحسين قطاع إدارة الأعمال في العالم العربي.

عبد الرحمن طه
المدير العام، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير

عمل السيد طه خبيراً اقتصادياً ثم خبيراً اقتصادياً كبيراً في البنك الدولي. وقبل الانضمام إلى البرنامج العربي لتمويل التجارة في عام ١٩٩٣، أنشأ السيد طه وأدار شركة خاصة متخصّصة في التجارة الدولية وتمويل المشاريع في لندن.

Printed in Austria
V.09-87565—November 2009—300

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0, Fax: (+43-1) 26926-69
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org